

يعد الفساد الجريمة الأكثر خطراً والتي تنال من قيم العدالة والمساواة وسبل تطور وتنمية المجتمعات، وهو العامل الأكثر تدميراً للمجتمعات وخاصة الفقيرة. وغالباً ما يقود الدول التي يجد له فيها مرتعاً خصباً إلى هوانية الانحدار الأخلاقي والاجتماعي والسياسي. وفي اليمن تفشى الفساد في معظم مرافق الدولة واستوطن فيها ولم يعد مقصوراً على جهة دون غيرها. في هذه الصفحة نكشف اسبوعياً الستار عن جزء من فساد ينخر في بنيان دولة هزيلة.

يحررها: فيصل سعيد التميمي



وزارة الصحة والسكان

مشاريع بمبالغ كبيرة ومخالفات لتوجيهات الرئيس وتوصيات جهاز الرقابة



قام الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة بأعمال الفحص والمراجعة لاستخدامات وحساب ختامي وزارة الصحة العامة والسكان للعام المالي 2008م والتي من خلالها تم الوقوف على العديد من المخالفات وجوانب القصور. وفيما يلي موجز بأهمها:

- عدم التزام الوزارة بتوجيهات الأخ رئيس الجمهورية الصادرة برقم (1101) وتاريخ 2008/2/23م بشأن توصيات الجهاز الواردة بتقريره رقم (11) بتاريخ 2008/2/2م الخاص بنتائج مراجعة مشروع إعادة تأهيل مستشفى الثورة العام بمحافظة إب (المرحلة الثانية) حيث تم صرف مبلغ (147.586.043) بتاريخ 2008/4/8م لصالح مؤسسة الواقي للمقاولات والتجارة (أحمد محمد الواقي) بشأن المشروع المذكور وذلك بعد صدور توجيهات الأخ رئيس الجمهورية سالفه الذكر حيث رافق إجراءات التعاقد والتنفيذ للمشروع المذكور العديد من الملاحظات والتي من أهمها الآتي:
- التجاوز في أسعار البنود التعاقدية للمشروع وبصورة مبالغ فيها عن أسعار السوق السائدة بلغ إجمالي ماتم الوقوف عليه مبلغ (232.533.000) ريال الأمر الذي يعد إضراراً بالمال العام.
- عدم تحديد الاحتياج الفعلي لأعمال الترميمات والتكلفة التقديرية للمشروع.
- قيام الوزارة بالتعاقد بالأمر المباشر وبمبلغ (520.940.000) ريال.
- الرفع ببند لم يتم تنفيذها وبمبلغ إجمالي (52.714.000) ريال والتي وقف عليها مهندسو الجهاز خلال النزول الميداني للمشروع بتاريخ 2007/6/6م.
- عدم خصم مبلغ (10.749.753) ريالاً والمتمثل ببديل إشراف.
- عدم الانتهاء من استكمال تنفيذ وإنجاز المشروع حتى تاريخ المراجعة (يونيو 2009م) بالرغم من أن العقد ينتهي في 2008/4/17م.

مشاريع مخالفة ولجنة الاستلام تتحفظ على استلامها

- 3- صرف مبلغ (69.222.220) ريالاً بموجب استمارة الصرف رقم (3163)، (3243) بتاريخ 2008/12/7م وتاريخ 2008/12/30م على التوالي مقابل المستخلص رقم (12) لمشروع مستشفى الأمومة والطفولة بمحافظة إب وقد لوحظ الآتي:
- أ- صرف مبلغ (34.390.818) ريالاً مقابل فروقات أسعار بالمخالفة لقرار رئيس مجلس الوزراء رقم (7) لسنة 2006م بشأن إقرار المعالجات لآثار الإصلاحات السعرية على تنفيذ المشاريع الحكومية والضوابط اللازمة لتنفيذها مما يعد منصرفاً بدون وجه حق.
- ب- بلغت قيمة الأعمال الإضافية للمشروع مبلغ (156.552.042) ريالاً وبنسبة (50%) من قيمة العقد البالغة (310.923.040) ريالاً بالمخالفة للنسبة القانونية والتي تساوي (20%) والمحددة باللائحة التنفيذية لقانون المناقصات.
- ج- تحفظت لجنة الاستلام الابتدائي بعدم تحملها مسؤولية الحصر والكميات والمخططات بما يعني عدم وجود استلام قانوني للمشروع.

مساعدات خارجية تورد لبنوك تجارية وتصرف دون علم الشؤون المالية

- قيام الوزارة خلال العام المالي 2008م بتحصيل (مساعدات نقدية) من منظمات خارجية وتوريدها إلى أحد البنوك التجارية (بنك التسليف التعاوني الزراعي) والصرف منها في ظل غياب دور الشؤون المالية بالوزارة وبالتالي عدم قيدها في الدفاتر والسجلات المحاسبية في حد/خديوان عام الوزارة (سلطة مركزية) للعام المالي 2008م ولم يتمكن الجهاز من الوقوف على تلك الحسابات البنكية على الرغم من طلبها خطياً بالمخالفة لأحكام اللائحة التنفيذية للقانون المالي رقم (8) لسنة 1990م وتعديلاتها قانون الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة رقم (39) لسنة 1992م.
- 13- قيام الوزارة بتوقيع اتفاقيات مع العديد من الشركات الأجنبية (الروسية - البلغارية - الصينية) لاستخدام عدد من الكوادر الطبية الأجنبية للعمل في عدد من المرافق الصحية في الجمهورية وقد لوحظ الآتي:
- أ- عدم خصم الضرائب القانونية حيث نصت تلك الاتفاقيات على الإعفاء الضريبي لتلك الشركات بالمخالفة للمادة (13) من الدستور والمادة رقم (108) من قانون ضرائب الدخل رقم (31) لسنة 199م وتعديلاته.
- ب- عدم تسجيل تلك الشركات لدى الجهات المختصة مثل وزارة الصحة والتجارة وفقاً للقوانين النافذة.
- وتجدر الإشارة إلى نزول لجنة مشكلة من وزارات (الصحة، الخدمة المدنية، المالية، الإدارة المحلية) بغرض تقييم أداء البعثات الطبية الأجنبية وقد أبرزت اللجنة العديد من الملاحظات على تلك البعثات منها قصور في الأداء وضعف التعامل مع الأجهزة الطبية.

مفسدون مع سبق الإصرار

- قيام الوزارة بصرف مبلغ (609.292.193) ريالاً خلال العام 2008م لصالح المؤسسة الاقتصادية اليمنية مقابل تأثيث وتجهيز عدد من المستشفيات بمحافظة إب وقد لوحظ الآتي:
- أ- تم تكليف المؤسسة بالتوريد بالأمر المباشر وكذا عدم توفر العديد من الوثائق القانونية المنظمة لعملية التوريد مثل العقود وإخطارات الترسية.
- ب- تم تجهيز عدد (5) مرافق صحية لم يتضمنها المحضر الموقع بين كل من (وزير الصحة ومحافظ إب) بتاريخ 2007/4/10م والذي حدد المرافق الصحية التي يتم تجهيزها وبمبلغ (744.438/20) دولار أمريكي الأمر الذي يشير إلى عدم قيام الوزارة بتحديد متطلباتها بصورة سليمة.
- ج- لم يتم تجهيز عدد (3) مرافق صحية من المرافق التي تضمنها المحضر السالف الإشارة إليه.
- د- تم تجهيز مركز طوارئ في منطقة سمارة محافظة إب بمبلغ (137.513/86) دولار أمريكي على الرغم من أن المركز مغلق حتى تاريخ المراجعة (يونيو 2009م) بحسب إفادة الصيانة وبالتالي عدم الاستفادة من تلك التجهيزات وكذا عدم تقديم المركز الخدمات التي أنشئ من أجلها.

مشاريع غير مجددة

- قامت الوزارة بتنفيذ عدد (23) مشروعاً وغير معتمد في الموازنة للعام المالي 2008م بلغ ما تم صرفه لذات الغرض وتم الوقوف عليه خلال العام ذاته مبلغ (396.643.263) ريالاً.
- 7- عدم قيام الوزارة بالاستفادة المثلى من الاعتمادات المرصودة بموازنتها لعام 2008م ويتضح ذلك من خلال مايلي:
- أ- تنفيذ عدد (19) مشروعاً تحت نوع (اكتساب المياني غير السكنية) حيث بلغت الاعتمادات المرصودة لتلك المشاريع خلال العام المالي 2008م مبلغ (2.363.937.000) ريال في حين أن المنصرف الفعلي على تلك المشاريع خلال العام ذاته بلغ (584.629.293) ريالاً فقط محققاً بذلك وفراً قدره (1.779.307.707) ريالاً وبنسبة (75%) من إجمالي المعتمد.
- ب- تنفيذ عدد (7) مشاريع تحت بند (اكتساب أصول ثابتة أخرى) حيث بلغت الاعتمادات المرصودة لتلك المشاريع خلال العام 2008م مبلغ (10.203.324.000) ريالاً في حين بلغ إجمالي المنصرف على تلك المشاريع خلال نفس العام مبلغ (681.133.698) ريالاً.

وعلى عينك يا برلمان

- صرف مبلغ (107.412.638) ريالاً بموجب استمارة الصرف رقم (3127) بتاريخ 2008/12/24م مقابل تمويل نظام الأتمتة والإدارة الخاصة بمستشفى (48) النموذجي التابع للحرس الجمهوري وقد لوحظ الآتي:
- أ- عدم اختصاص وزارة الصحة بالصرف كون المستشفى يتبع وزارة الدفاع.
- ب- قيام الوزارة بالصرف بالرغم من عدم وجود اعتمادات مالية مخصصة لذلك ضمن موازنة العام 2008م.
- ج- عدم إرفاق المستندات الثبوتية المؤيدة لصحة وقانونية الاستحقاق والصرف.
- د- قيام الوزارة بصرف المبلغ كعهد على المستشفى وذلك بتحويله إلى حساب جاري رقم (1062 - 1036) حيث عززت وزارة المالية بالمبلغ إلى حسابات وزارة الصحة بالصرف عبرها وتحميلها مسؤولية صحة وقانونية الصرف.
- هـ- عدم قيام الوزارة بتنفيذ عدد (59) مشروعاً بموازنة الوزارة لعام 2008م حيث بلغ ما تم اعتماده لها مبلغ إجمالي (17.850.607.000) ريالاً.